كما في السراج قوله ولا معتبر بإجازتهم في حال حياة الموصي لأنها قبل ثبوت الحق اذ الحق ثبت لهم بالموت كما في التبيين قوله بتلك المجازة من قبل الموصي بكسر القاف وفتحها كما في النهاية قوله وقال الشافعي الموصى له من جهة المجيز وشرح الخلاف يظهر في اشتراط القبول والقبض والتسليم من الوارث للملك المجازة عندهم شرط كالهبة المبتدئة وعندنا ليس بشرط والصحيح قولنا لان السبب صدر من الموصي وهو انه عقد على ملك نفسه مع تعلق حق الغير فاذا اسقط الغير حقه نفذ العقد من جهته كما لو اوصى وعليه دين فابراه الغريم كذا في النهاية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام قوله وبالعكس وهو وصية الذمي للمسلم راوه في التبيين والمستأمن كالذمي في جواز الوصية لان له ان يملك المال بالتجارة في حياته فكذا مضافا الى ما بعد وفاته اه وقال في النهاية خلافا لزفر بين وصية بالثلث وبجميع ماله لان منع المسلم في ذلك عما زاد على الثلث لحق ورثته المسلمين لانه معصوم عن الابطال ولا كذلك ورثة الحربي اه وفي البحر الزاخر واذا دخل الحربي الينا مستأمنا واوصى لمسلم او ذمي بجميع ماله جاز وكان كله للموصى له وان كان له وارث في دار الحرب لا يعتبر اجازته ولا ماله الذي في دار الحرب وانما يعتبر المال الذي معه واجازة الوارث المستأمن كذي معه فان اجاز واجاز وان لم يجزها كانت من ثلث وكذا الوارث المستأمن من مسلم او ذمي

بوصية جاز وعن ابي حنيفة وابي يوسف لا يجوز اه وسيأتي حكم وصية المستأمن في اخر باب وصية الذمي قوله ولا يصح للحربي عندنا يعني غير المستأمن فانها جائزة له من المسلم والذمي الا في رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف كما ذكرنا في اخر مسئلة التي قبل هذه عن البحر الزاخر وقال في الغرر وكذا لا حربي في داره في الجامع الصغير الوصية لحربي وهو في دارهم باطلة لانها بر وصلة وقد نهينا عن بر من يقاتلنا لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية وفي كبير ما يدل على الجواز ووجهه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الخانية والنهاية اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قوله الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احتراز عن حربي ليس في دارهم وهو المستأمن فان الحربي ما دام في دار الحرب من يقاتلنا بخلاف المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في الكبير اه قوله فلا يعتبر قبوله ولا رده قبله كما لا يعتبر ان قبل عقد الوصية كما في التبيين قوله وكان ينبغي ان يقال فبطل رد ها بالفاء لانه نتيجة وكذا عبر بالفاء في الغرر قوله سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء وكذا في الهداية قوله لان في النقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف ما اذا استغرق الثلث لانه استوفى حقه على التمام فتنوته صلة على القريب وترك الوصية افضل اذا كانت الورثة فقراء لا يستغنون بما يرثون عنه لما فيه من الصدقة والصلة على القريب وقد قال